Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فإن أراد بكونها نكرة قطعها عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حينئذ منصوبة شائع وأنها كانت مع الإضافة معرفة وكلاهما ممنوع، وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذ فإنه مشهور حتى إنه مذكور فى كتاب الصحاح؛ قال: تقول: هذا رجل حسبك من رجل، وتقول: فى المعرفة: هذا عبد الله حسبك من رجل، فتنصب حسبك على الحال.. انتهى.

وايضًا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك بأن مراده التنكير الذى ذكره فى «قبل» «وبعد»، وهو أن تقطع عن الإضافة لفظًا وتقديرًا [١] :

المسألة التاسعة: فى الكلام على «حرى»، قال: ولا أعرف من ذكر «حرى» من النحويين غير ابن مالك: وتوهم أبو حيان أنه وهم فيها وإنما هى هرىّ بالتنوين اسمًا لا فعلاً، وأبو حيان هو الواهم، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقسطى وابن طريف وأنشدوا عليها شعرًا وهو قول الأعشى:

إنْ يقل هُنَّ من بنى عبد شمس

فحرى أن يكون ذاك وكانا [٢]

وهناك مسائل أخرى كرَّ فيها ابن هشام على أبى حيان أكتفى عنها بالإشارة إليها لكثرتها، وهى مع هذه الكثرة لا تقدح فى مكانة أبى حيان النحوية، ولا تغض من قدره كمؤلف والنقص شامل فى كتب المؤلفين حتى يقوم الناس لرب العالمين.

على أن ابن هشام تناول بالنقد آراء كثير من النحاة بل امتد نقده إلى آراء بعض المفسرين، ومن هنا ساغ قوله: «أغنانى المغنى» حينما قيل له: «هلا أعربت القرآن أو فسرته».

وفى الحق أن «المغنى» زاخر بآراء النحاة من مهد النحو إلى عهد ابن هشام، والمؤلف تارة يترفق فى مسها وطورًا يقسو فى دفعها إن كانت عن الصواب بمعزل.

وهذا دأب المحقق المنصف يزن قيمة الأشياء ويقدرها حق قدرها، فلا يحابى

(١) أوضح المسالك ص ٨٠ .
(٢) شذور الذهب ص ٢٣٩ .